

مادة ٣ - يعتمد رفع التكاليف النهائية لمشروع كهربة خزان أسوا -
بميزانية مشروعات تنمية الإنتاج القومي للسنة المالية ١٩٥٧-١٩٥٨
الفرع ١ (مشروعات الأشغال العامة) الباب ٣ (إدارة القوة الكهربائية)
من ٢٧,٥٠٠,٠٠٠ ج إلى ٢٨,٥٠٠,٠٠٠ ج .

مادة ٤ - يعتمد رفع التكاليف النهائية لمشروعات كهربة الجمهورية
بميزانية مشروعات تنمية الإنتاج القومي للسنة المالية ١٩٥٧-١٩٥٨
الفرع ٦ (مشروعات تتولاها هيئات مستقلة) الباب ٣ (مشروعات
كهربة الجمهورية) من ٢٣,٥٠٠,٠٠٠ ج إلى ٢٥,٣٦٠,٠٠٠ ج .

مادة ٥ - على وزيرى المواصلات والأشغال العمومية تنفيذ هذا
القرار كل منهما فيما يخصه ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذى القعدة سنة ١٣٧٧ (٢٤ مايو سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٦-١٩٥٧
في مصر

رئيس الجمهورية

قرر :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٦-١٩٥٧ القسم ٩
(وزارة الصناعة) الفرع ٧ (إدارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة)
باب ٢ (مصروفات عامة) اعتماد إضافي قدره ٤٤,٦٦٨ ج (أربعة
وأربعون ألفاً وستائة وثمانية وستون جنيهاً) لتنفيذ التجاوز في اعتماد
الأجور الإضافية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب الثالث من القدر نفسه .

مادة ٢ - على وزيرى الصناعة والمصنعة تنفيذ هذا القرار كل منهما
فيما يخصه ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذى القعدة سنة ١٣٧٧ (٢٤ مايو سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالإذن لوزارة الأوقاف باستخدام تأمينات استبدال أحيان
الأوقاف الخيرية ووقف الحرمين الشريفين في بناء المساكن

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٦-١٩٥٧
في مصر

رئيس الجمهورية

قرر :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٦-١٩٥٧ قسم (المدن
العام) اعتماد إضافي قدره ٤٢٧٠ ج (أربعة آلاف ومائتان وسبعون جنيهاً)
لمواجهة مصروف في طابع سندات قرض الإنتاج ٢,٥٪ / ٣,٥٪ بمعونة
مصاحتي المساحة والسكك الحديدية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزير الخزانة تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذى القعدة سنة ١٣٧٧ (٢٤ مايو سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بفتح اعتمادين إضافيين في ميزانية مشروعات تنمية الإنتاج
القومي للسنة المالية ١٩٥٧-١٩٥٨ واعتماد التكاليف النهائية
لبعض المشروعات في مصر

رئيس الجمهورية

قرر :

مادة ١ - يفتح في ميزانية مشروعات تنمية الإنتاج القومي للسنة
المالية ١٩٥٧-١٩٥٨ الفرع ٤ (مشروعات المواصلات) باب ٢
(مشروعات التليفونات) بند ٢ (مشروعات ستراتات منطقة
الاسكندرية) اعتماد إضافي قدره ٧٥,٠٠٠ ج (خمسة وسبعون ألف جنيهاً)
لأرض ومبنى وأجهزة وكوابل سترات سيدى جابر بالحديد سعة ١٠,٠٠٠ خط
بتكاليف نهائية قدرها ١,٢٥٠,٠٠٠ ج .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب نفسه .

مادة ٢ - يفتح في ميزانية مشروعات تنمية الإنتاج القومي للسنة
المالية ١٩٥٧-١٩٥٨ الفرع ٤ (مشروعات المواصلات) باب ٢
(مشروعات التليفونات) بند ٣ (مشروعات ستراتات منطقة الوجه
البحري) اعتماد إضافي قدره ٣٠,٠٠٠ ج (ثلاثون ألف جنيهاً) لأرض
ومبنى وأجهزة وكوابل سترات بورسعيد بالحديد سعة ٢,٠٠٠ خط بتكاليف
نهائية قدرها ٣٠٠,٠٠٠ ج .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب نفسه .

مادة ٣ - على اللجنة أن ترفع تقريرها في هذا الشأن الى وزير الصناعة بعد اطلاعها على رأى مصلحة التنظيم الصناعي في مدة لا تتجاوز شهرا وإلا اعتبر سكوتها قبولا لرأى مصلحة تنظيم الصناعي .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ولو وزير الصناعة إصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذي القعدة سنة ١٣٧٧ (٢٤ مايو سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بإنشاء لجنة للنظر في إلغاء التراخيص التي تمنحها وزارة الصناعة وفقا للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

قرر :

مادة ١ - تشكل اللجنة المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ على الوجه الآتي :

السيد وكيل وزارة الصناعة رئيسا
السيد مدير عام مصلحة الرقابة الصناعية
السيد مدير عام مصلحة التنظيم الصناعي
السيد رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات
مندوب عن مجلس الدولة - إدارة الفتوى والتشريع المختصة
مراقب الشؤون القانونية لوزارة الصناعة

مادة ٢ - تختص اللجنة المشار إليها بإبداء رأيها فيما يعرض عليها من طلبات إلغاء التراخيص الممنوحة وفقا لأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها .

مادة ٣ - على اللجنة أن ترفع تقريرها في هذا الشأن الى وزير الصناعة بعد اطلاعها على رأى مصلحة التنظيم الصناعي في مدة لا تتجاوز شهرا وإلا اعتبر سكوتها قبولا لرأى مصلحة التنظيم الصناعي .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ولو وزير الصناعة إصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذي القعدة سنة ١٣٧٧ (٢٤ مايو سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرر :

مادة ١ - يؤذن لوزارة الأوقاف أن تستخدم الأموال المودعة تحت يدها من تأمينات استبدال أعباء الأوقاف الخيرية ووقف الحرمين الشريفين في بناء مساكن شعبية ومحدودي الدخل لحساب هذه الأوقاف.

مادة ٢ - على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذي القعدة سنة ١٣٧٧ (٢٤ مايو سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بإنشاء لجنة للنظر في منح التراخيص التي تمنحها وزارة الصناعة وفقا لأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

قرر :

مادة ١ - تشكل اللجنة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ على الوجه الآتي :

السيد وكيل وزارة الصناعة رئيسا
« مدير عام مصلحة الرقابة الصناعية
« مدير عام مصلحة التنظيم الصناعي
« رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات
مندوب عن وزارة الاقتصاد والتجارة
مندوب عن وزارة المواصلات
مندوب عن وزارة الشؤون البلدية والقروية
مندوب عن وزارة التكوين
مندوب عن وزارة الصحة العمومية
مندوب عن مصلحة الجمارك
مندوب عن إدارة التبعة

مادة ٢ - تختص اللجنة المشار إليها بإبداء الرأي فيما يعرض عليها من طلبات إقامة المنشآت الصناعية أو تكبير حجمها أو تغيير عرضها الصناعي.